الأمم المتحدة

A/C.6/64/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
24 February 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بنمهيدي ..... (الجزائر)

ثم: السيد بولكي (نائب الرئيس) ..... (البرازيل)

المحتويات

البند ٨٣ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-55785 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٨٣ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع) (A/64/298)

١ - **السيد بادجي** (السنغال): قال إن النظام الدولي العادل والفعال والقائم على سيادة القانون يعد ضروريا، في ضوء التحديات الماثلة أمام تعزيز السلام، والعدل والتنمية المستدامة، والأزمات المختلفة التي يواجهها العالم؛ وحالات عدم الامتثال العديدة للالتزامات الدولية. وعلى نحو ما يشير إليه تقرير الأمين العام (A/64/298)، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف القائم على سيادة القانون، بصرف النظر عما أنجز حتى الآن لتحقيق هذه الغاية.

٢ - وأضاف قائلا إن نجاح الجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي تعتمد على كفالة الامتثال الدقيق من جانب الدول للقواعد والمبادئ المقبولة عموما، ولا سيما تلك التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، وتلك النابعة من التزامات بموجب معاهدات متعددة الأطراف، ومن القانون الدولي عامة. فالتقيد بالقانون الدولي وسيادة القانون أمران مرتبطان ارتباطا لا ينفصم، ويعد تأمينهما المهمة الأساسية للأمم المتحدة.

٣ - وأردف قائلا إنه يتعين تعزيز الدور المهم الذي تضطلع به محكمة العدل الدولية، ولجنة القانون الدولي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، في تعزيز الامتثال لسيادة القانون. وتقوم محكمة العدل الدولية بدور حاسم في هذا الصدد، من خلال عملها في تعزيز العلاقات السلمية بين الدول ومن خلال ما تصدره من أحكام وقرارات.

٤ - وفي ضوء الطابع الشامل للقضايا وتنوع الجهات الفاعلة المعنية، تجدر الإشادة بما يوفره الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون.

٥ - ومن الضروري كذلك تشجيع الوساطة وتعزيز آليات إدارة عملية السلام، بدءا من الدبلوماسية الوقائية ومرورا بصنع السلام وانتهاء ببناء السلام.

٦ - **السيد خامونغون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن وفد بلده يدعم العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة بهدف النهوض بسيادة القانون وفقا للميثاق ومبادئ القانون الدولي. ويتجلى الالتزام القوي لبلده بسيادة القانون في تقيده بالميثاق والقانون الدولي والتزاماته بموجب المعاهدات الدولية. فعلى سبيل المثال، أودع بلده بمناسبة حدث الأمم المتحدة الخاص بتوقيع المعاهدات وإيداعها لعام ٢٠٠٩، صكوك تصديق ثلاثة من الصكوك الرئيسية للأمم المتحدة، وهي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية مكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، كان بلده من بين أولى البلدان التي وقعت وصدقت على الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية.

٧ - وأضاف قائلا إن بلده حقق تقدما كبيرا على الصعيد الوطني في إطار الخطة الرئيسية لقطاع القانون بما يتيح تنظيمه وفقا لسيادة القانون بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك مثلا، من خلال اعتماد ما يربو على ٩٠ قانونا وكفالة تنفيذها بشكل فعال، وعن طريق تعزيز مؤسسات القطاع القانوني، بما فيها القضاء، ووكالات إنفاذ القانون، ورابطة المحامين في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وتعد مراعاة تقاليد وخصائص البلد المعني ضرورية عند تطوير سيادة القانون على الصعيد الوطني.

٨ - **السيد روديليس** (المكسيك): قال إنه بالرغم من تعريف مفهوم سيادة القانون تعريفا جيدا نسبيا على الصعيد الدولي، يلزم بذل جهود لتحديد مكوناته بشكل أوضح. وتتمثل العناصر الأساسية في المبادئ التي منحت القانون الدولي برمته فعالية عامة. ويؤدي هذه المهمة مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، المرتبط بالمادة ٢٧ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ بشأن قانون المعاهدات والمادة ١٠٣ من الميثاق. ولا يمكن اختتام المهمة دون أن يوضع في الصورة النهائية مشروع المواد المتعلقة بالمسؤولية الدولية للدول، الذي ما برحت لجنة القانون الدولي تعكف على وضعه طيلة عقود عديدة، لما لذلك من أهمية بالنسبة لوظيفة القانون الدولي القضائية. وسوف تشكل المناقشات التي جرت أثناء الدورة الحالية فرصة ممتازة لإتمام ذلك الصك.

٩ - ولا يمكن تصور سيادة القانون دون آلية ولاية فعالة للتسوية السلمية لأية نزاعات تنشأ عند تطبيق أو تفسير الدول للقانون الدولي.

١٠ - وتنشأ النزاعات بين الدول بسبب التفسيرات المختلفة لمبادئ القانون الدولي. فإذا تمخضت تلك النزاعات عن حالات تشكل تهديدا للسلام، أو انتهاكا له، أو عن عمل عدواني، يكون من المنطقي الافتراض بأن القرارات التي يتخذها مجلس الأمن وفقا للمادة ٣٩ من الميثاق، وأي إجراءات يقرر اتخاذها تستند إلى القانون الدولي. ويقوم مجلس الأمن بدور حيوي فيما يتعلق بالغرض الجوهري للأمم المتحدة ووضع آليات مفيدة مختلفة تمكنه من القيام بذلك الدور. وفي الآونة الأخيرة، تحسنت طرق عمل نظم الجزاءات بشكل كبير سعيا لإيجاد توازن بين الفعالية والمشروعية. وبالرغم من ذلك، يلزم القيام بالمزيد من العمل بما يكفل مواءمة تلك النظم، ولا سيما ما يخص منها ''الجزاءات المحددة الهدف'' مع معايير الأصول الإجرائية، تلك المسألة التي هي من طبيعة سيادة القانون.

١١ - وقد أدت الإشارة إلى سيادة القانون على الصعيد الوطني إلى مناقشة سيادة القانون على الصعيدين العالمي وعبر الوطني. وقد شهدت السنوات الأخيرة نموا متسارع الوتيرة على الصعيد العالمي لتنظيم طائفة متزايدة باستمرار من المسائل والحالات العالمية. ومن الجلي أن البحث عن حلول فعالة للمشاكل الخطيرة والمتحولة هو نتيجة منطقية لعالم يتحول إلى العولمة، ويزخر بالشبكات عبر الوطنية والتحالفات المخصصة. ومن ناحية ثانية، ترى المكسيك أنه مما يتفق مع نظامها القانوني وثقافتها وما تتوقعه من وجود نظام قانوني دولي نزيه وفعال، أن من المهم جدا أن تتسم جميع المبادئ عبر الوطنية والدولية بالترابط، والقابلية للتنبؤ، والشفافية. وعلى هذا لا ينبغي التخلي عن مقتضيات التيقن والمساءلة التي تفرضها سيادة القانون عند السعي لإيجاد حلول ابتكارية.

١٢ - وفوق كل هذا ما برح الترابط الجوهري لكلا بعدي سيادة القانون، والقانون الدولي عاملا حاسما في إقامة وتوطيد سيادة القانون على الصعيد الوطني، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان. وعندما أعلنت الدول الأعضاء أن أحد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة يتمثل في تهيئة الظروف التي يتسنى في ظلها مراعاة العدالة واحترام الالتزامات المترتبة على المعاهدات والمصادر الأخرى للقانون الدولي، فإنها مهدت بذلك السبيل لسيادة القانون في العلاقات الدولية وأكدت من جديد خضوع جميع العلاقات الدولية لسيادة القانون. وينبغي أن تواصل اللجنة استكشاف سبل تفسير صوغ سيادة القانون على الصعيد الوطني عن طريق إجراء حوار فيما بين الدول الأعضاء ومع الإدارات المعنية في الأمم المتحدة.

١٣ - **السيدة أوتوكويا** (نيجيريا): قالت إنه بالرغم من إحراز تقدم على يد الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون فيما يتعلق بكفالة

التنسيق والاتساق الشاملين لاهتمام الأمم المتحدة بأنشطة سيادة القانون، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به بما يكفل أن تضع قيادة الأمم المتحدة على الصعيد القطري سيادة القانون في صميم المبادرات التي تقوم بها المنظمة في هذا الصدد. ويصح هذا بصفة في البلدان الأفريقية، حيث توجد حاجة ملحة لبناء القدرة.

١٤ - وترتبط سيادة القانون على الصعيد الدولي ارتباطا وثيقا بسيادة القانون على الصعيد الوطني ويتطلب تعزيزها التزام جميع الدول الأعضاء بالمبادئ الواردة في الميثاق والصكوك الدولية الأخرى. وأضافت قائلة إن التزام بلدها الذي لا يتزعزع بالسلام والأمن الدوليين واحترام سيادة القانون على الصعيد الدولي تجلى في تدابير من قبيل الطريقة غير الحربية التي رد بها بلدها على حكم محكمة العدل الدولية بشأن قضية الحدود البرية والحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا والمتعلقة بشبه جزيرة باكاسي. ودعت نيجيريا جميع الدول إلى محاكاة هذا النموذج. وقد عمل بلدها أيضا مع بلدان أخرى في معالجة القضايا التي تؤثر في القارة الأفريقية، مثل السلام، والاستقرار، والحوكمة والتنمية، كما شرع في التصديق على جميع المعاهدات، والاتفاقيات والاتفاقات التي هو طرف فيها، وإدماجها في قوانينه المحلية.

١٥ - وفي ضوء الصلة التي لا تنفصم بين سيادة القانون وحقوق الإنسان بكل تداعياتها، يقتضي الأمر إجراء يتسم بالمزيد من الحسم لمعالجة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن يكفل المجتمع الدولي إقامة توازن عالمي في جميع جوانب التنمية، بما في ذلك في مجال سيادة القانون، وخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، التي لا يعد أي جزء في العالم بمأمن منها.

١٦ - **السيد كيزادا** (شيلي): قال إن سيادة القانون قضية شاملة بالنسبة للعلاقات الوطنية والدولية وجميع الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة. وتخضع العلاقات القائمة فيما بين هيئات منظومة الأمم المتحدة وكذلك أداؤها لمهامها لمبادئ وإجراءات قانونية أيضا. وعلى ذلك، ترحب شيلي بالنظام الجديد لإقامة العدل داخل المنظمة، والذي يشمل محاكم تضم قضاة محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا ويمثل خطوة مهمة لجعل النظام متفقا مع المعايير الدولية ذات الصلة، وخاصة فيما يتعلق بمراعاة الأصول الإجرائية. وبالمثل، تقدر شيلي الجهود التي تبذلها المنظمة لمكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بمساءلة الموظفين والخبراء التابعين لها في البعثات.

١٧ - وفيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، تعتقد شيلي اعتقادا راسخا بضرورة إيجاد نظام قانوني دولي يمكنه أن يمنع انتهاكات القانون الدولي ويعاقب على ارتكابها، بما يكفل حماية حقوق الإنسان ويشجع التسوية السلمية للنزاعات الدولية. ويمثل ميثاق الأمم المتحدة الصك الرئيسي للنظام القانوني الدولي وينبغي أن تخضع جميع الدول لمبادئه. وتدعم تلك المبادئ أيضا سيادة القانون على الصعيد الوطني، وبخاصة، احترام حقوق الإنسان، التي تعد ركيزة لسيادة القانون، والتي قد لا يؤثر انتهاكها على سكان بلد بعينه فحسب بل على المجتمع الدولي برمته.

١٨ - وأردف قائلا إن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي تتطلب تعزيز الآليات القائمة على أساس الميثاق لتسوية النزاعات بطريقة سلمية وفي هذا الصدد، يقتضي الأمر إبراز الأعمال التي تقوم بها المحاكم الإقليمية والدولية المتخصصة، والأهم من ذلك، محكمة العدل الدولية. وقد أيدت شيلي قرار الجمعية العامة ٦٣/٣ الذي يطلب إلى محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن ما إذا كان إعلان مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو الاستقلال من جانب واحد متفقا مع القانون الدولي.

١٩ - وفي ضوء تاريخ شيلي الحديث، فإنها مهتمة غاية الاهتمام بالجهود المبذولة لمكافحة إفلات المسؤولين عن جرائم دولية خطيرة، من العقاب، كما صدقت مؤخرا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يعد أكثر تعبير تقدمي لنظام العدالة الجنائية الدولي.

٢٠ - ونظرا للترابط بين سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني، فإن الإجراءات التي تتخذها المنظمة لدعم امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها على كل من الصعيدين الدولي والوطني ذات أهمية بالغة. ففي كثير من الحالات تنطوي الأخيرة على إدراج المعايير القانونية الدولية مسبقا في النظام القانوني الوطني، وهذه عملية يمكن أن يقوم فيها التعاون الدولي الذي تنسقه الأمم المتحدة بدور كبير.

٢١ - **السيد بانيرجي** (الهند): رحب بإطلاق حوار بشأن سيادة القانون مع الدول الأعضاء وبالخطة الاستراتيجية المشتركة، وقال إن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي مفهوم راسخ في ميثاق الأمم المتحدة، وتكمله الفروع المختلفة للقانون الدولي. فالقواعد والمعايير المقررة والمنطبقة عالميا، والتي وضعت على هذا النحو تصلح أساسا معياريا للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل دعم العدالة وسيادة القانون على الصعيد الدولي، وازداد تعزيزها بإقامة نظام العدالة الدولي.

٢٢ - ويقتضي تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي أيضا تنفيذ الالتزامات المقطوعة بموجب المعاهدات والاتفاقات الدولية، على الصعيد الوطني، وهذا شرط يجري السعي من أجله بقوة في بلده، حيث يضمن نظام العدالة فيه إنفاذ سيادة القانون. وأردف قائلا إن دعم بناء القدرة في البلدان النامية لتحقيق هذه الغاية أمر حاسم، وله مزية إضافية تتمثل في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، وهذا بدوره في غاية الأهمية في مواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك في مجالات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وتعزيز السلام والعدل، وخاصة في المجتمعات في مرحلة ما بعد النزاعات. وفي هذا الصدد قامت الأمم المتحدة بدور جدير بالإشادة، بيد أن من الضروري لأجل التصدي لقضايا من قبيل انتهاك حقوق الإنسان أن يتم تعزيز عنصر بعثات حفظ السلام في إطار سيادة القانون، وذلك في جملة أمور، من خلال إنشاء آليات الحقيقة والمصالحة، وتوفير المساعدة في مجال سيادة القانون على الصعيد الدولي ووضع ترتيبات قانونية ومؤسسية مناسبة، بالإضافة إلى بناء القدرة وتدريب المحامين، والقضاة، والخبراء الآخرين، المحليين. ومتى وضعت هذه التدابير وغيرها من التدابير المناسبة، ستزداد إمكانية نجاح أي بعثة من بعثات السلام.

٢٣ - ومضى قائلا إنه لتجنب ازدواجية الجهود والحد من هدر الموارد، من الضروري كذلك تحسين التنسيق والترابط فيما بين أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، يعد تعزيز سيادة القانون مسألة ملحة، مع أنه لا ينبغي بأي حال ربط مهامها التنسيقية بقضايا السياسات العامة قيد النقاش في محافل الأمم المتحدة في سياق الترابط على صعيد المنظومة. وسيتم أيضا تعزيز الشفافية، والنزاهة والامتثال لسيادة القانون داخل الأمم المتحدة بأن يكفل عدم مساس أي من أجهزة الأمم المتحدة بولاية غيرها. وبالمثل سيؤدي تعزيز السياسات والعمليات المؤسسية إلى تعزيز نظام دولي عادل وفعال يستند إلى سيادة القانون.

٢٤ - **السيدة روس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن سيادة القانون ليست حيوية من أجل تعزيز السلام والأمن فحسب، بل إنها مهمة أيضا لتيسير التجارة والتنمية؛ والديمقراطية والحكم الرشيد؛ والصحة العالمية؛ وحماية البيئة؛ وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبالرغم من أن البلدان تعتمد بحق على وسائل تسوية النزاعات الدولية، ففي

أغلب الأحيان لا يلزم اللجوء إليها، في ضوء الشبكة غير المنظورة للقانون الدولي التي تشكل أساسا للتجارة، والدبلوماسية والتفاعل الدولي اليومي.

٢٥ - وينبغي تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي بشكل مبتكر ومرن في المجالات التي تحتاج إلى تحسين أو زيادة صقل أو حيث توجد فجوات ينبغي سدها. وفي بعض الحالات لا تلزم معاهدة متعددة الأطراف وعالمية وأحيانا يمكن لتفاهم إقليمي، ثنائي أو حتى غير ملزم أن يعالج حاجة خاصة على أفضل وجه.

٢٦ - وأضافت قائلة إن بلدها جدد التزامه بسيادة القانون على الصعيد الدولي، بما في ذلك في المجال الإنساني الدولي ومجال حقوق الإنسان، ومن خلال مشاركته في أعمال المؤسسات المتعددة الأطراف.

٢٧ - ففي الأسبوع الأول من تولي إدارة الرئيس أوباما لمقاليد الأمور أمرت تلك الإدارة بإغلاق مرفق الاحتجاز في خليج غوانتانامو، وشرعت في إجراء استعراضات بحث بشأن سياسات الاحتجاز والاستجواب في الولايات المتحدة، وأغلقت مرافق الاحتجاز السرية التابعة لوكالة المخابرات المركزية، وأخضعت كل عمليات الاستجواب للمبادئ التوجيهية المقبولة على نطاق واسع والواردة في الدليل الميداني لجيش الولايات المتحدة.

٢٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩ وقع الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي أول معاهدة لحقوق الإنسان يوقعها بلدها منذ ما يربو على ٢٠ عاما، والمتوقع أن يقدم الرئيس أوباما الاتفاقية إلى مجلس الشيوخ التماسا للرأي والموافقة على التصديق عليها. وقد انضمت الولايات المتحدة إلى مجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠٠٩، مما يشير إلى اعتزامها المشاركة بصورة بناءة مع أعضاء المجلس في تعزيز وتقوية حقوق الإنسان.

٢٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩ أدت الولايات المتحدة دورا مهما في قيادة الجهود في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبدء مفاوضات ترمي إلى إبرام صك عالمي، ملزم قانونا من أجل التصدي للتحديات التي يمثلها الزئبق.

٣٠ - وتشير المشاركة النشطة للولايات المتحدة في المؤسسات المتعددة الأطراف إلى اعتراف بلدها بإمكانيات تلك المؤسسات في الإسهام في رفاه الأفراد على الصعيد العالمي، بما في ذلك من خلال ممارسات من قبيل اعتماد وتنفيذ القرارات التي تؤثر في شبكة القانون الدولي المعقدة.

٣١ - **السيد أولينغا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): أبرز التناسق القائم بين احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وقال إن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي تعود إلى فكرة ''السلام عن طريق القانون'' التي أسست عليها عصبة الأمم. وقد ألهم المفهوم ذاته من قاموا بصياغة نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي ولا يزال هذا المفهوم يهيمن على القانون الدولي المعاصر. وكثيرا ما يساء فهم قواعد القانون الدولي، أو ما تكون غير معروفة بالكلية لصانعي القرارات، والقضاة والمحامين على الصعيد الوطني. ولذا فإن وفد بلده يكرر اقتراحه بضرورة قيام الأمم المتحدة بتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن عملية التصديق على المعاهدات في أقاليم الدول الأعضاء ليتسنى للحقوقيين المشاركة فيها على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، فنظرا لأن الجامعات تصلح كوسائل لنشر المعرفة بالقانون الدولي، سيكون من المفيد التشجيع على إقامة اتصال وثيق بين الجامعات وبين المسؤولين عن العلاقات الدولية للبلد.

٣٢ - وأضاف قائلا إن بلده سعى للمساهمة في سيادة القانون بأن أصبح طرفا في الصكوك القانونية المتعددة

الأطراف الرئيسية. ويعترف بلده بالولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، وتلك حقيقة تبين ثقته في تلك المؤسسة كآلية لتسوية النزاعات وشريك مهم في استعادة سيادة القانون.

٣٣ - وأشار إلى أن أسبقية سيادة القانون ذات أهمية قصوى في بلده، وهو دولة في مرحلة ما بعد النزاع. وخلال تصدي بلده لتلك الأعمال الشنيعة مثل الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال، واستخدام الاغتصاب كأداة من أدوات الحرب، عاين بلده مباشرة الدور الذي لا بديل له والذي تؤديه العدالة في تحقيق الوئام الاجتماعي، والمصالحة الوطنية، والسلام، والأمن والاستقرار. وعن طريق السعي من أجل العدالة استعاد بلده السلام في إيتوري وشمال كاتنغا، وهو يعتزم القيام بذلك في شتى أنحاء الإقليم، ويفضل أن يكون ذلك من خلال العدالة الوطنية، ولكن إذا استلزم الأمر فعن طريق العدالة الدولية. ويؤيد بلده المحاكم الدولية، بما فيها أعمال المحكمة الجنائية الدولية، التي تتعاون حكومته معها تعاونا كاملا.

٣٤ - وأردف قائلا إن بلده يحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك المساعدة التقنية والمالية الكبيرة، من أجل استكمال إصلاحه للنظام القضائي، ومن ثم يجعل من سيادة القانون حقيقة واقعة. ولذا فإن وفد بلده يرحب بإنشاء الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون. ويرى أنه ينبغي أن تتوفر للفريق الجديد، بالإضافة إلى المهام المسندة إليه بالفعل، آلية تعاون لتوفير المساعدة في مجال التحقيقات والكشف عن الأدلة، وجمعها، والمحافظة عليها بغية تقديم مرتكبي أخطر الجرائم في البلدان التي في حالات ما بعد النزاعات، إلى العدالة.

٣٥ - وأشار إلى أن هدف الأمم المتحدة يتمثل في التوصل إلى أنجع السبل لمساعدة الدول الأعضاء على الامتثال لالتزاماتها الدولية، وتطبيق المبادئ والمعايير الدولية على الصعيد الوطني، بل والأهم من ذلك، تعزيز مؤسساتها السياسية، وكل ذلك بهدف بناء نظام ناجع وعادل وطني ودولي. وفي هذا الصدد يعرب بلده عن امتنانه للمساعدة التي تلقاها من المجتمع الدولي من أجل عقد الانتخابات عام ٢٠٠٦، التي أدت إلى اعتماد دستور الشعب الكونغولي في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

٣٦ - ويدعو بلده الدول الأخرى إلى إدراج مبادئ حقوق الإنسان - بما فيها استقلال ونزاهة النظام القضائي - في تشريعاتها الوطنية ومنحها أسبقية، كي تتمكن جميع الدول من كفالة وجود مستوى مقبول من الاحترام للديمقراطية وبذا تعزز التنمية.

٣٧ - واختتم قائلا إن تعزيز سيادة القانون والقيم العالمية الأخرى على الصعيدين الوطني والدولي في غاية الأهمية للنمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والجوع، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة.

٣٨ - تولى الرئاسة السيد بولكي (البرازيل)، نائب الرئيس.

٣٩ - **السيد غواماكوي** (بوتسوانا): قال إن ميثاق الأمم المتحدة لا يزال حجر الزاوية الذي ترتكز عليه أهداف ومبادئ صون السلام والأمن الدوليين، بما يتفق مع القانون الدولي. وينبغي أن تسعى جميع الدول لبلوغ أسمى مثل الميثاق بأن تفعل المزيد من أجل تعزيز مبادئ ومعايير القانون الدولي، ويتعين على القائمين بشؤون الحكم أن يمارسوا السلطة وفقا لسيادة القانون.

٤٠ - وأضاف قائلا إن من شأن مراعاة سيادة القانون والتقيد بها على الصعيد الدولي تأدية دور رئيسي في كفالة القانون والنظام، والسلام والأمن، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والاحترام الكامل لحقوق الإنسان للجميع. ومن شأن التعاون الأقوى المتعدد الأطراف والمستند إلى سيادة القانون، والتقيد بمبادئ العدالة والنزاهة، أن يمكن الدول من

مواجهة التحديات العالمية مثل الإرهاب، والنزاع المسلح، وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف ضد الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال.

٤١ - وبالرغم من تحقق نجاح ملحوظ بشأن تعزيز تطبيق سيادة القانون، وخاصة فيما يتعلق بتسوية المنازعات وإدارة النزاعات، لا تزال هناك أوجه قصور في هذين المجالين. ويتعين على الأمم المتحدة باعتبارها المنبر الوحيد المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه أن تصر دائما على التطبيق المستمر للأحكام ذات الصلة في مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة من أجل حماية البشرية من الفوضى ومن تدمير نفسها. فينبغي على سبيل المثال استخدام مجموعة الأطر القانونية برمتها، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لمكافحة القرصنة واللصوصية قبالة سواحل الصومال.

٤٢ - وأردف قائلا إن وفد بلده يؤيد بالكامل النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الدول الأعضاء بالتعاون مع الآليات المؤسسية الدولية القائمة والمنشأة من أجل تقديم الدعم لسيادة القانون. فمن شأن هذا التعاون أن يعزز الإطار القضائي العالمي بما يمكنه من إقامة العدل بطريقة نزيهة وشفافة. وأعرب عن التزام بلده العميق بتعهداته بموجب القانون الدولي، بما فيها مسؤولياته كطرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وينبغي في حالة عدم احترام سيادة القانون أن تنظر في ذلك المحاكم الوطنية فضلا عن المحافل القانونية الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

٤٣ - **السيد شريفوف** (أذربيجان): قال إن سيادة القانون أساسية لصون السلام والأمن الدوليين، ومن أجل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. ويؤيد وفد بلده بقوة الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، فهما أمران متكاملان ومترابطان، وذلك لمصلحة التعايش السلمي بين الدول.

٤٤ - وأضاف قائلا إن على الأمم المتحدة أن تزيد من جهودها لضمان احترام مبادئ القانون الدولي دون تمييز، ويجب ألا تنفذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بصورة انتقائية. وقال إن وفد بلده يوافق تماما على ما ورد في تقرير الأمين العام (A/64/298) من أن انتهاكات القانون الدولي في كثير من المناطق ما زالت تتكرر كثيرا، ووسائل المساءلة ما زالت ضئيلة جدا والإرادة السياسية لكفالة التقيد بالقواعد والمعايير ما زالت ضعيفة للغاية.

٤٥ - وفي محصلة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا الأهمية الحيوية للنظام المتعدد الأطراف الفعال، وفقا للقانون الدولي، من أجل التصدي بصورة أفضل للتحديات والتهديدات المتعددة الأوجه والمترابطة، التي تواجه العالم، ودعوا إلى بذل الجهود من أجل دعم المساواة في السيادة بين جميع الدول، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وبالرغم من ذلك، لا يزال يستمر النزاع المسلح، والعدوان العسكري والاحتلال الأجنبي من جانب دول منفردة، بما يخالف معايير ومبادئ القانون الدولي. ويجب التصدي لانتهاكات القانون الدولي بالوسائل السلمية كما ينبغي تعزيز آليات تسوية المنازعات الدولية.

٤٦ - وأردف قائلا إن وفد بلده يوافق الأمين العام على أنه فيما يتعلق بأي مفهوم من مفاهيم سيادة القانون على الصعيد الدولي، تعد الوسائل السلمية للتصدي للانتهاكات المزعومة للقانون الدولي أساسية ومن الضروري تعزيز آليات تسوية المنازعات الدولية. ومن ناحية ثانية، فإنه حتى مع وجود أقوى الآليات من هذا النوع، يمكن أن يعوق عدم الامتثال إقامة وصون سيادة القانون على الصعيد الدولي.

ونص إعلان مانيلا لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية لعام ١٩٨٢ على أن تواصل الدول الأطراف في نزاع ما التقيد في علاقاتها المتبادلة بالتزاماتها التي تضطلع بها بموجب المبادئ الأساسية للقانون الدولي المتعلقة بسيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وغيرها من مبادئ وقواعد القانون الدولي المعاصر المعترف بها عموما.

٤٧ - وتواصل الأمم المتحدة انتهاج سياسة ثابتة تتمثل في معارضة منح عفو فيما يتعلق بجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. ومن ناحية ثانية، لا يكفي الاستمرار في ترديد ضرورة تطوير واحترام القانون الدولي وضرورة استخدام الدول لآليات تسوية النزاعات الدولية. فمن الضروري اتخاذ إجراءات لتحقيق هذه الأهداف.

٤٨ - ويجب إيلاء اعتبار خاص للآثار التي ينطوي عليها توفير الحماية للمدنيين في النزاعات المسلحة والتي يزيد من تفاقمها، تشريد السكان، والاحتلال العسكري الأجنبي ومحاولات تغيير التوازن الديمغرافي في الأراضي المحتلة. ويجب على المجتمع الدولي ألا يتسامح مطلقا بالنسبة لثقافة الإفلات من العقاب ويجب تقديم المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى العدالة.

٤٩ - واختتم قائلا إن وفد بلده يقدر استعداد الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون لتطوير النهج المتبعة في أنشطة سيادة القانون والرامية إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع حد للإفلات من العقاب، عن طريق توحيد حصيلة الجهود الدولية والوطنية المبذولة حتى الآن.

٥٠ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن بلده ملتزم وفقاً لدستوره، في جملة أمور، باحترام القانون الدولي والمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إن سيادة القانون على الصعيد الدولي لها جذور عميقة في الميثاق، وفي الإعلانات الدولية الرئيسية، بما في ذلك نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وزادتها تعزيزاً المعاهدات المتعددة الأطراف، التي اعتمدتها الجمعية العامة، ووافقت عليها الدول أعضاء كما صدقت عليها.

٥١ - وأردف قائلاً إن الأمم المتحدة تقوم بدور بالغ الأهمية في توسيع نطاق التعاون الدولي الرامي إلى تمكين الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، من تنفيذ تلك المعاهدات ونصوص القانون الدولي ذات الصلة بمزيد من الفعالية. ويعد تقديم المساعدة لبناء القدرة في هذا المجال ذا أهمية ملحة. ويتعين زيادة عدد الدول الأطراف في الصكوك الدولية، كما أن الدور النشط الذي يقوم به الأمين العام للترويج لهذا الهدف، عن طريق عقد مناسبات تتعلق بالمعاهدات، جدير بالإشادة.

٥٢ - وشدد على الدور الذي لا غنى عنه، والذي تقوم به محكمة العدل الدولية والمحاكم الدولية الأخرى مثل المحكمة الدولية لقانون البحار، وقال إن بلده رفع مؤخراً مسألة نزاع بحري إلى تلك المحكمة الأخيرة، عملاً بالمرفق السابع من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٥٣ - ومضى قائلاً إن زيادة المساهمات في الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لمساعدة الدول على تسوية المنازعات عن طريق محكمة العدل الدولية أمر تدعو الحاجة إليه، وينبغي للدول الأعضاء أن تكون أكثر توافقاً في ما يتعلق بتنفيذ فتاوى المحكمة.

٥٤ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بإدراج مبادرات سيادة القانون والعدالة الانتقالية في ولايات البعثات الأخيرة لحفظ السلام وبناء السلام. وأردف قائلاً إن بنغلاديش باعتبارها ثانية المساهمين الرئيسين بقوات وقوات شرطة،

تعيد تأكيد التزامها الذي لا يتزعزع بالجهود العالمية المبذولة لإقرار سيادة القانون على الصعيد العالمي، ولا سيما في البلدان التي تمر بحالة نزاع أو الخارجة من النزاع.

٥٥ - ويتعين على الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة سيادة القانون، وتنسيق المساعدة التقنية، وتحديد الاتجاهات الجديدة في القانون الدولي، ودراسة المجالات التي يتعين على اللجنة السادسة اتخاذ إجراءات للمتابعة فيها، في ما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ويتعين ألا يؤدي هذا لى ازدواجية الجهود المبذولة في أماكن أخرى. كما يتعين الإشادة بالجهود المبذولة حالياً لإعداد قائمة بأنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون.

٥٦ - ويتفق وفد بلدي بالكامل مع الأمين العام في أن الحلول للتحديات العالمية الراهنة - من قبيل تغير المناخ، والتشريد القسري، ومكافحة الإرهاب، والنزاع المسلح، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والهبوط الاقتصادي - كلها لها أبعاد مهمة تتعلق بسيادة القانون، وأعرب عن الأمل في أن يتيح المزيد من المناقشة بشأن هذه القضايا إقامة نظام عالمي يخضع بالكامل لسيادة القانون.

٥٧ - **السيدة فالتزويلا** (السلفادور): قالت إن الحكومة الجديدة في بلدها بدأت في تعميق وتقوية الديمقراطية وتسترشد في ذلك باحترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وبناء على ذلك، تستند سياستها الخارجية، إلى الالتزام بالتسوية السلمية للمنازعات، وأسبقية القانون الدولي، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات المتفق عليها دوليا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٥٨ - وقد تعهدت الحكومة الجديدة بتأييد الدستور، وبمقتضاه يتعين على الدولة أن تطوّر وتحمي المؤسسات الديمقراطية استنادا إلى سيادة القانون، واحترام مبدأ الشرعية واستقلال الأفرع التشريعية والتنفيذية والقضائية للحكومة والتعاون فيما بينها. كما يقتضي الأمر من الحكومة تعزيز المؤسسات الوطنية، ولا سيما تلك المنشأة وفقا لاتفاق السلام.

٥٩ - وتعد سيادة القانون أقوى وسيلة لضمان السلام والتنمية على الصعيد العالمي، وبلدها طرف في عدد من المعاهدات المتعددة الأطراف التي اعتُمدت نتيجة لتدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي تحت رعاية الأمم المتحدة. وكررت دعم وفد بلدها لإصلاح الأجهزة الرئيسية في المنظمة، فهي خطوة سيكون لها أثر إيجابي على تطوير سيادة القانون داخل الدول الأطراف وفي الأمم المتحدة ذاتها.

٦٠ - **السيد الخرينج** (الكويت): قال إن المسائل التي جرت مناقشتها في تقرير الأمين العام (A/64/298) ذات أهمية قصوى لأنها لا تكفل فحسب السلام والأمن الدوليين وإنما أيضا العدالة والمساواة. وبصورة مماثلة، يُعد احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ضروريا عند مجابهة التحديات والتهديدات التي تواجه المجتمع الدولي، كما هو الحال بالنسبة للالتزام بحماية مختلف الحقوق والحريات. وبموجب الديمقراطية الدستورية في بلده، فإن حقوق وواجبات المواطنين مضمونة، كما هو الحال بالنسبة لاحترام سيادة القانون بفضل الفصل بين الأفرع الثلاثة للحكومة. وعلاوة على ذلك قد تحقق قدر كبير فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية والمساواة بين الجنسين مؤخرا، وذلك بعقد أول انتخابات على الإطلاق تضم مرشحات للبرلمان.

٦١ - وأضاف قائلا إنه على الصعيد الدولي تمتثل الكويت للمبادئ، والقوانين والمعاهدات التي تعزز معا سيادة القانون وذلك مثلا، من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتسوية السلمية للمنازعات. وينبغي التأكيد على أن الانتهاكات الجارية للقانون الدولي تُضعف

الإرادة السياسية التي تكفل ذلك الامتثال، على نحو ما يؤكده تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن التراع في غزة (A/HRC/12/48)، بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل أثناء التراع. ولذا يحتاج الأمر إلى المزيد من الجهود لتعزيز احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي، دون أن يكون ذلك بصورة انتقائية. ولهذه الغاية، فمن الضروري التوصل إلى حلول لأوجه التضارب الناشئة بين مبادئ القانون الدولي والقانون المحلي؛ وتعزيز آليات تسوية المنازعات الدولية؛ واقتراح وسائل للتنسيق بغرض تجنب التضارب بين الاتفاقيات الدولية على الصعيدين الدولي والإقليمي؛ وتحديد سبل التوعية بالاتفاقيات الدولية وضمان تنفيذها.

٦٢ - **السيد ماريدادي** (جمهورية تترانيا المتحدة): أعرب عن الدعم القوي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون، التي يعد الامتثال لها شرطا لا بد منه للسلام، والاستقرار، والنظام في العالم. ولهذا فإن بلده يسعى باستمرار للامتثال لالتزاماته بموجب المعاهدات الدولية، بما في ذلك الالتزام بالإبلاغ. وقد اتخذ بلده أيضا خطوات لإبلاغ المعلومات المتعلقة بقانون المعاهدات لجميع الوزارات القطاعية بغية كفالة الامتثال للمبادئ المبيّنة في المعاهدات التي انضم بلده إليها. وحث الدول الأخرى على الالتزام بصورة مماثلة بتعهداتها، لما فيه مصلحة صون السلام والنظام الدوليين كما شدد أيضا على الحاجة في هذا السياق إلى تقديم المساعدة الدولية إلى البلدان النامية. ورحّب في الختام بالدور الذي يقوم به الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون، فضلا عن الخطة الاستراتيجية المشتركة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، فيما يتعلق بالتنسيق والترابط.

٦٣ - **السيد كريستيان** (غانا): أعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى سبل لدعم الدول الأعضاء بصورة أفضل في سعيها من أجل إقامة نظام عالمي عادل يستند إلى سيادة القانون، التي يعد انهيارها عاملا لا شك فيه لاندلاع الحرب الأهلية والتراع الدولي. ويعد احترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العدالة والقانون الدولي حيويا للسلام والأمن العالميين المستدامين ولتعزيز سيادة القانون على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك عن طريق الدساتير الوطنية، وقوانين البلديات، والصكوك الدولية التي تغطي مسائل من قبيل حقوق الإنسان، والعدالة الجنائية، والحكم الرشيد. ويمكن تعزيز سيادة القانون على كل من الصعيدين الوطني والدولي بتكريس المزيد من الاهتمام لدعم المبادرات الإقليمية ومضاعفة الجهود المبذولة لكفالة المشاركة العالمية في أنظمة المعاهدات الدولية.

٦٤ - وأضاف قائلا إن الدستور الغاني يصلح كإطار حقيقي لتعزيز سيادة القانون وقد أجيزت تشريعات مناسبة بناء على ذلك في جملة أمور من أجل تعزيز المساءلة وحقوق الإنسان واستقلال الجهاز القضائي ووسائط الإعلام. وعلى الصعيد الإقليمي، تواصل غانا دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي ترمي إلى تعزيز أرفع المعايير لتحقيق سيادة القانون على الصعيد الوطني. وبناء على تجربتها، فإن تهيئة بيئة مواتية لفئات المجتمع المدني المستقلة والنزيهة، تشجع على الشفافية في الحكم، وبالتالي تعزز سيادة القانون. وتقف غانا على أهبة الاستعداد لدعم أنشطة سيادة القانون المبيّنة في الفقرتين ٩٧ و ٩٨ في تقرير الأمين العام (A/64/298)، والتي يتعين أن يخضع أثرها على الصعيدين الوطني والدولي للرصد والتقييم المناسبين.

٦٥ - **السيد تشارلز** (ترينيداد وتوباغو): قال إن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي أمر حيوي للتصدي بصورة فعالة للتحديات العالمية من قبيل تغير المناخ، والإرهاب، والتجارة غير المشروعة في الأسلحة والمخدرات. وتقوم الأمم المتحدة بدور استباقي جدير بالإشادة في هذا

الصدد، ولا سيما من خلال الأعمال التي يقوم بها الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون. وقد استفادت منطقة البحر الكاريبي على سبيل المثال، بموجب الخطة الاستراتيجية المشتركة، من التدريب الذي نُظم للموظفين المسؤولين عن تنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدات على الصعيد الوطني، الأمر الذي يُعد في غاية الأهمية لضمان سيادة القانون على الصعيد الدولي. لذا يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل التركيز على تعزيز الترابط والتعزيز المتبادل للعلاقة بين سيادة القانون على كلا الصعيدين على السواء، مما سيعزز بالإضافة إلى ذلك مصداقيتها كمروجة لهذا المبدأ القانوني الأساسي. وفي هذا الصدد، يعد إنشاء مؤسسات جنائية دولية لتقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة ذات طابع دولي للمساءلة مثالا بارزا على وجه الخصوص للإجراءات المتعددة الأطراف المحددة سعيا من أجل العدالة ولتعزيز سيادة القانون. وبصورة مماثلة، فإن التسوية السلمية للمنازعات تعد ضرورية لصون سيادة القانون على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، استفادت منطقته من كل استخدامات المؤسسات القضائية المستندة للمعاهدات لمعالجة طائفة واسعة من القضايا البحرية في مجال القانون الدولي العام.

٦٦ - ومع ذلك فبالرغم من جميع تلك الجهود الجبارة، تأثرت مراعاة سيادة القانون بحالات إخفاق من قبيل الافتقار إلى اتفاقية شاملة لمكافحة ويلات الإرهاب، والتي لا يُعد أي بلد بمنأى عنها. وبالرغم من ذلك أعرب عن ثقته في أن تكون تلك القضية من بين القضايا التي يتم حسمها من خلال التعاون المتعدد الأطراف الفعّال الذي انبثق منه القانون الدولي. وقال إن بلده من جانبه، قام بالتصديق على مختلف الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بتوطيد سيادة القانون وسعى بنية طيبة للوفاء بالالتزامات المتعهد بها على هذا النحو. وهو يدعو أيضا إلى إبرام معاهدة ملزمة قانونا ترمي إلى تنظيم استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية، مما سيساعد على مكافحة التجارة غير المشروعة المتنامية في الأسلحة الصغيرة التي ساعدت على زيادة جرائم العنف الخطيرة في منطقة البحر الكاريبي. وسيكفل اتخاذ إجراء جماعي جعل سيادة القانون، التي تلتزم ترينيداد وتوباغو بتأييدها، على كل من الصعيدين الوطني والدولي، مبدأ حيا في الأنشطة اليومية للمجتمع الدولي، يستند إلى مجموعة قواعد منطبقة بصورة مشتركة.

٦٧ - **السيد وادا** (اليابان): أعرب عن ترحيبه بالجهود المبذولة لكفالة التنسيق والترابط بين أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بسيادة القانون، والتي يؤيدها بلده بقوة، ويمكن زيادة النهوض بها بتجنب الازدواجية والعمل على زيادة التفاعل إلى أقصى حد. وتولي اليابان أيضا أهمية كبيرة لدور المحاكم الدولية في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي: وقد قبلت الولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، كما أسهمت بقضاة في تلك المحكمة، وفي المحكمة الدولية لقانون البحار. وعلاوة على ذلك، تعد أكبر المساهمين في ميزانية المحكمة الجنائية الدولية، وسعت باستمرار إلى تعزيز دعمها المقدم من حيث الموارد البشرية إلى المحكمة؛ واليابان مستعدة لتقاسم خبراتها مع أي بلد يدرس الانضمام إلى نظام روما الأساسي. كما تؤيد اليابان أيضا الأنشطة التي تقوم بها المحاكم الجنائية الدولية الخاصة في سياق الجهود التي تقوم بها لوضع حد للإفلات من العقاب.

٦٨ - وأضاف قائلا إن الأطر الإقليمية تقوم بدور مهم في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، ومن أمثلة ذلك المنظمة الاستشارية القانونية الأفرو - آسيوية، والتي ما برحت اليابان تحرص على دعم أنشطتها. فبالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية من أجل إقرار سيادة القانون في البلدان النامية في جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص، تسهم اليابان في الأعمال القيمة التي تضطلع بها مكتبة الأمم المتحدة

السمعية البصرية للقانون الدولي لأن نشر القانون الدولي عن طريق التثقيف وسيلة أخرى لتعزيز سيادة القانون.

٦٩ - **السيد قويدر** (الجماهيرية العربية الليبية): أعرب عن التقدير لأنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني، بيد أنه أشار إلى أن إقامة نظام سياسي مناسب لكل دولة دون عائق، ضروري لبلوغ هذا الهدف. ويتعين أن يتضمن القانون المحلي، وينفذ أحكام القانون الدولي، وخاصة فيما يتعلق بالإرهاب والفساد، وغسل الأموال ومسائل اللاجئين. ومن ناحية ثانية فإن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي تتطلب استعراضا لممارسات أجهزة الأمم المتحدة وطرائق عملها، والتي ينبغي أن تستند إلى احترام سيادة الدول ومساواتها، وينبغي ألا تتحاشى مبدأ إقليمية الولاية الوطنية لمصلحة تفسير فضفاض وتعسفي لمبدأ الولاية العالمية. ومن المنطلق ذاته، ينبغي ضمان الامتثال لأحكام محكمة العدل الدولية والاعتراف بقيمة فتاواها. ويتعين زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، بما يكفل التمثيل العادل والمتوازن كما يجب أن تكون قرارات مجلس الأمن شفافة، وعادلة، ومتفقة مع ولاية هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة الجمعية العامة. وثمة حاجة حيوية أيضا لاحترام حقوق الإنسان والابتعاد عن الصبغة الذاتية والمعايير المزدوجة عند التعامل مع الجرائم والانتهاكات الخطيرة مثل تلك التي تناولها تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن نزاع غزة (A/HRC/12/48).

٧٠ - **السيد النقبي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه بالرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجهود الأخرى المبذولة لتعزيز سيادة القانون ومساعدة الدول على تحقيق هذا الهدف، لا تزال تحدث حالات معقدة بصورة متزايدة، من العنف، والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، نظراً للافتقار للإرادة السياسية لكفالة الامتثال للقانون الدولي، وتلك حالة شجعت أيضاً على الإفلات من العقاب، والافتقار إلى المساءلة. ولذا فمن المهم تعزيز التعاون الدولي بما يكفل سيادة القانون وذلك بتشجيع جميع المساعي الدبلوماسية وغير الدبلوماسية لكبح جماح الممارسات التي تنطوي على استخدام التهديد باستخدام القوة لتقويض السلام الإقليمي أو الاستقلال السياسي، والتفاوض على حلول سلمية للنزاعات. ومن المهم بصورة مماثلة، تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحقوق الأخرى، من خلال نظام متعدد الأطراف وفعال للتصدي للتحديات العالمية التي تهدد أيضاً الجهود المبذولة لتحقيق التنمية ومكافحة الفقر، والمرض، والمشاكل البيئية.

٧١ - وتحقيقاً لهذا الغاية، من الضروري تعزيز المساواة والشفافية في هيكل مجلس الأمن وطرائق عمله، والتأكد من فرض الجزاءات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالأمن الجماعي، دون تمييز، أو انتقائية، أو معايير مزدوجة. وينبغي أيضاً تعزيز الجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة في مجالات من قبيل منع النزاعات، وتقصي الحقائق، وسيادة القانون، مع التركيز على التعمير، وبناء المؤسسات، والتدابير الأخرى الرامية إلى مساعدة المجتمعات في ما بعد النزاعات، وخاصة فيما يتعلق بإدارة شؤونها الداخلية، مع الاحترام الدائم لسيادتها الوطنية، وتقاليدها الثقافية المحددة. ويعد أداء المؤسسات القضائية الدولية، وآليات تسوية المنازعات الحالية مجالاً آخر يتطلب الاهتمام لما فيه مصلحة تعزيز سيادة القانون والامتثال الكامل للقرارات والفتاوى الصادرة عن تلك الهيئات مما يعد أمراً حيوياً. وينبغي أيضاً تحسين الصلة بين سيادة القانون على الصعيد الوطني والصعيد الدولي، ولا سيما من خلال تقديم الدعم للدول الأعضاء بشأن مسائل من قبيل إقامة العدل. وأخيراً ينبغي وضع خطة متعددة الأطراف وشاملة لتوفير التدريب والتثقيف للقواعد الشعبية في ما يتعلق بمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، على أن يكون الهدف هو العمل عن طريق نشر تلك

المعلومات، على ألا تنتهك حقوق الفئات المهمشة في المجتمع بسهولة.

٧٢ - والإمارات العربية المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بالمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، في ما يتعلق بالقانون الدولي وفي مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين ودستورها مبني على العدالة، ويضمن في جملة أمور، الحريات الأساسية والحقوق والواجبات المتساوية للجميع، وتتجلى هذه المبادئ بصورة أكبر في نصوص القانون المحلي، وتحميها تلك النصوص، التي استكملت مؤخراً بقانون لمكافحة الاتجار في البشر؛ وعلاوة على ذلك، يجري تعزيز الجهاز القضائي الوطني. وقد أبرمت اتفاقات ثنائية في مجالات من قبيل الأمن، وتبادل السجناء، وجميع أشكال الاتجار غير المشروع، كما انضم البلد إلى معظم الصكوك الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. وهو معني للغاية مع ذلك، بالانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وبخاصة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة، التي يدينها بلده بقوة. ولذا يدعو بلده إلى رفع الحصار الإسرائيلي عن غزة وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن غزة (A/HRC/12/48)، وبالتحديد تلك المتعلقة بإجراء المزيد من التحقيقات وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن، والجمعية العامة والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لاتخاذ إجراء، بما في ذلك اتخاذ تدابير ترمي إلى تحديد هوية المسؤولين عن تلك الجرائم والحيلولة دون إفلاتهم من العقاب.

٧٣ - **السيد بارك شول - جو** (جمهورية كوريا): أعرب عن ترحيبه بالتقدم الذي أحرزه الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون وقال إنه يتطلع إلى قيام الأمم المتحدة بإطلاق موقع سيادة القانون على الشبكة العالمية. وأضاف قائلاً إن الاجتماع السنوي الأول على نطاق المنظومة بشأن سيادة القانون، والمعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كان فرصة قيمة لجميع الكيانات ذات الصلة في الأمم المتحدة لتقاسم ونشر خبرتها وتجربتها في الأنشطة المتعلقة بسيادة القانون.

٧٤ - وأردف قائلاً إن التعاون المتعدد الأطراف بشأن سيادة القانون يرتكز إلى المبادئ المتفق عليها عموماً والواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتواصل الأمم المتحدة القيام بدور رئيسي في تعزيز سيادة القانون دولياً وكذلك على الصعيد الوطني. ومن الضروري أن تتم تسوية أي نزاع دولي سلمي، وفقاً للفصل السادس من الميثاق. وفي ما يتعلق بطرائق التسوية السلمية، لا يوجد ترتيب حتمي؛ فللدول الحق في أن تختار لنفسها الطريقة التي تعتمدها.

٧٥ - ويتمثل الهدف الرئيسي لأنشطة سيادة القانون في الأمم المتحدة، في التوصل إلى سبل أفضل لدعم الدول الأعضاء من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية وتنفيذ المبادئ والمعايير الدولية. وللفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون دور رئيسي يقوم به في هذا الصدد.

٧٦ - **السيد بغائي همانيه** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه لا يمكن النظر إلى الجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني بمعزل عن سيادة القانون على الصعيد الدولي، ويجب أن تعتمد برامج تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني مبادئ القانون الدولي، وخاصة احترام المساواة في سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير المصير. فلكل دولة حق سيادي في إقامة نموذجها الخاص لسيادة القانون وإقامة العدل ووضع نظام قانوني يتسم بالكفاءة والنزاهة ويستند إلى تقاليدها واحتياجاتها. وينبغي أن تمنح المساعدة التقنية في

مجال بناء القدرة المتعلقة بسيادة القانون استجابة للطلبات الواردة من الدول، واستناداً إلى الاحتياجات والأولويات التي تحددها تلك الدول.

٧٧ - وعند وضع القوانين الوطنية، يجب إيلاء الاهتمام الواجب إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ويجب ألا تنتهك التشريعات المحلية تلك المبادئ، أو الالتزامات الدولية للدولة أو الحقوق السيادية للدول الأخرى. كما لا يجب تطبيق القانون المحلي بشكل انفرادي بالنسبة لمسائل تقع خارج نطاق الولاية الإقليمية وتمس بلدانا أخرى. إذ سيكون لهذا أثر غير مواتٍ على سيادة القانون وقد يرقى إلى كونه عملاً غير مشروع دولياً. وينبغي أن تُمنح الدول المساعدة التقنية لإدماج التزاماتها الدولية في نظمها القانونية، والعمل بها. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي ألا تقتصر سيادة القانون على تدوين القانون الدولي وانضمام الدول إلى المعاهدات الناجمة عن ذلك. بل ينبغي أن يمتد ذلك ليشمل تعزيز مشروعية القانون الدولي وكفالة حصول جميع الدول كبيرها وصغيرها على فرصة متساوية للمشاركة في وضع المعايير القانونية الدولية. ويجب احترام القانون الدولي من جانب جميع الدول بصورة متساوية، مع نبذ الانتقائية والمعايير المزدوجة عند تطبيق المعاهدات الدولية وإنفاذها.

٧٨ - ومضى قائلاً إن سيادة القانون جزء لا يتجزأ من الأمم المتحدة. ولا يمكن الوفاء بمقاصد الميثاق ومبادئه إلا في ظل نظام دولي يستند إلى القانون، على أن تحترم جميع الدول القانون الدولي في علاقاتها الدولية وتتعهد بالامتناع عن الاستخدام غير المشروع للقوة أو التهديد باستخدامها. وينبغي أيضاً تعزيز سيادة القانون داخل المنظمة. ويجب أن يتمكن موظفو الأمم المتحدة من الوصول إلى نظام فعال ونزيه يتسم بالكفاءة للعدالة الداخلية، وأعرب عن ترحيبه بالنظام الجديد لإقامة العدل في الأمم المتحدة. كما أعرب عن تأييده للمبادرات الرامية إلى كفالة المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها في البعثات.

٧٩ - ومضى قائلا إنه يجب على الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة احترام ولاية وصلاحية كل منهما الأخرى. كما ينبغي احترام دور الجمعية العامة بموجب المادة ١٣ من الميثاق في تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه من جانب الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للمجلس في صون السلم والأمن الدوليين. بيد أن ولايته ليست بلا حد، لأنه ملزم بممارسة صلاحياته وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وسوف تتعرض مصداقيته للتقويض وتتضاءل ثقة الدول الأعضاء فيه، إذا اتخذ قرارات استنادا إلى معلومات غير صحيحة، أو إلى تحليل تكون بواعثه سياسية، أو إلى المصالح الوطنية لبعض الدول الأعضاء الدائمة فيه.

٨٠ - وأعرب عن الأمل في أن تسفر الجهود التي تبذلها وحدة سيادة القانون لكفالة التنسيق والترابط الشاملين لبرامج الأمم المتحدة للمساعدة في مجال سيادة القانون، عن أداء المنظمة لمهامها بمزيد من الفعالية والكفاءة في هذا المجال. وقال إن الحصول على المزيد من المعلومات بشأن نجاح الوحدة في تعزيز سيادة القانون، بما يسفر عن نتائج ملموسة على الصعيد الدولي، سيكون موضع ترحيب.

٨١ - **السيد شاه** (باكستان): أشار إلى أن تقرير الأمين العام (A/64/298) لم يقدم إلا لمحة عامة ينقصها التفصيل بشأن سيادة القانون على الصعيد الدولي، وعوضا عن ذلك تناول مع ذلك بشكل أشمل قضايا تتعلق بموضوع له نفس القدر من الأهمية، وهو موضوع سيادة القانون على الصعيد الوطني. وأضاف قائلا إن بلده يؤيد بالكامل الأعمال التي يضطلع بها الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة

القانون ووحدة سيادة القانون. ويعد احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي شرطا لا بد منه لتعزيز الاحترام للمساواة في السيادة بين الدول والممارسات النزيهة، فضلا عن السلام والأمن العالميين. وبالمثل تعتبر سيادة القانون شرطا لا بد منه لإرساء النظام وصونه على صعيد ما بين الدول وداخل الدولة، في حين أن استراتيجيات سيادة القانون الوطنية والدولية يكمل بعضها بعضا. ولذا ينبغي القضاء على أي وجه من أوجه عدم الاتساق في تطبيقها. فسيادة القانون على الصعيد الدولي تستند إلى مفاهيم متكاملة يعزز بعضها بعضا، وينبغي تفسيرها وتنفيذها بصورة جماعية. وينبغي للمؤسسة الرئيسية لبناء السلام في العالم، وفوق كل ذلك المؤسسة الدولية الرئيسية التي تحدد الاتجاهات، وهي الأمم المتحدة أن تقوم بالدور القيادي في تأييد وتعزيز سيادة القانون بأن تضع النماذج التي تحتذى. ولهذه الغاية، ينبغي تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشكل موحد، دون تمييز، وبذا يتم تجنب أي تعميق للنزاعات، أو تضاؤل للثقة أو تقويض للمصداقية.

٨٢ - ولا مناص من نبذ الممارسة البغيضة المتمثلة في تشجيع الإفلات من العقاب، وتقديم المسؤولين عن جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، إلى العدالة، وذلك يشمل الحاجة إلى بذل جهود منسقة لإلقاء القبض على الهاربين من العدالة. وفي هذه المجالات، يؤدي نظام العدالة الجنائية الدولي الذي ينبغي أن يبنى على مبادئ النزاهة والحيدة واحترام سيادة الدول، دورا مهما. ويجب تعزيز المؤسسات الموجودة في هذا النظام، لتشجيع التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلا عن التسوية السلمية للمنازعات. وبصفة خاصة يجب أن يكون استعمال القوة متسقا مع المبادئ المتعلقة بالأمن الجماعي.

٨٣ - **السيدة أورينا** (كينيا): قالت إن سيادة القانون هي الأساس لمجتمع العدالة والسلام على كل من الصعيدين الوطني والدولي وهي ضرورية لمهمة العلاقات الدولية. ولذا يجب على الدول، والأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تعمل معا لتعزيز سيادة القانون كما يجب أن تكون الأمم المتحدة ذاتها نموذجا في هذا الصدد. وفي هذا الشأن، أعربت عن ترحيبها ببدء نفاذ النظام الجديد لإقامة العدل في الأمم المتحدة.

٨٤ - وأضافت قائلة إن كينيا تعترف بالدور الذي تقوم به المحاكم الدولية وغيرها من المحاكم في مجال سيادة القانون على الصعيد الدولي، فضلا عن مساهمتها في تطوير القانون الدولي. ورحبت بالمبادرات التي تقوم بها الأمم المتحدة لتوفير الدعم في مجال بناء القدرة للبلدان النامية بغية تمكينها من القيام بدور كامل في المفاوضات الدولية المتخصصة. وأردفت قائلة إن الدعم الذي من هذا النوع ثبت أن له قيمة كبيرة في المسائل البيئية وشؤون المحيطات، وأن هناك حاجة إلى المزيد من التدريب الذي يتسق مع هذا.

٨٥ - وأعربت عن ترحيبها بالجهود المبذولة لمساعدة الدول في إعداد وتعزيز قدراتها في مجال سيادة القانون على الصعيد الوطني. وقالت إنه يتعين أن تمضي هذه الجهود بعيدا لتشجيع التقيد بسيادة القانون على الصعيد الدولي، ما دامت النوايا السياسية الحسنة متوفرة.

٨٦ - واستطردت قائلة إنه فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، قامت كينيا بمسعى من أجل السلام والمصالحة في أعقاب العنف الذي حدث بعد الانتخابات المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتعالج الحكومة الائتلافية في الوقت الراهن القضايا المعقدة التي تواجه المجتمع الكيني. وأشادت بجهود الوساطة التي يقودها السيد كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي. وقالت إن كينيا ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بسيادة القانون،

وهي تحبذ سعي الأمم المتحدة من أجل المزيد من التعاون المتعدد الأطراف والقائم على سيادة القانون.

٨٧ - **السيد ستاستولي** (ألبانيا): قال إن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي حجر الزاوية لإقامة سلام وأمن متينين ودائمين بالنسبة لكل المجتمعات. ورحب بإنشاء الفريق المعني بالتنسيق والموارد. وأضاف قائلا إنه بالنسبة لألبانيا، يعد تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني مبدأ إرشاديا للانتقال بصورة ناجحة إلى الديمقراطية الكاملة، والمؤسسات الديمقراطية المستقلة. وأردف قائلا إن احترام سيادة القانون على الصعيد الوطني ينعكس مباشرة في العلاقات السلمية التي يقيمها بلد من البلدان مع جيرانه، ومنطقته، ومناطق أبعد من ذلك. ويرتبط الصعيد الوطني بالصعيد الدولي، ويستحق كلاهما نفس القدر من الاحترام. وتعتبر سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي إحدى الأعمدة الرئيسية لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، الذي تطمح ألبانيا في الانضمام إليه. وما برحت ألبانيا تعمل من أجل حوار بناء مع جميع البلدان في منطقتها وقدمت دعما غير مشروط لجميع مبادرات الاتحاد الأوروبي لتعزيز سيادة القانون. وأعرب عن إشادته بالأعمال التي قامت بها بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، التي قدمت مساهمة قيمة للسلام والأمن في المنطقة بعد نيل الاستقلال.

٨٨ - وأعرب عن دعم ألبانيا الكامل للجهود المبذولة من أجل تعزيز دور الآليات القضائية الدولية من قبيل محكمة العدل الدولية والمحاكم الخاصة. وأضاف قائلا إن الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء إلى تلك المؤسسات ينبغي أن يكون خاليا من أي محاولة لاستخدامها لخدمة مآرب سياسية ضيقة. ولا ينفصل احترام المساواة في السيادة للدول والجهود المبذولة لفض المنازعات بالوسائل السلمية فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي، وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والحاجة إلى توفير الحماية من الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. ولا يزال هناك الكثير من التحديات المقبلة فيما يتعلق بمنع الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي.

٨٩ - **السيد كوزمين** (الاتحاد الروسي): قال إن سيادة القانون على الصعيد الدولي ليست فقط وسيلة لإقامة توازن بين مصالح الدول، وإنما هي حيوية لبقاء البشرية وتطورها. فالخلافات بين الدول أمر لا مفر منه، بيد أن الحلول التوفيقية ممكنة دائما إذا التمس الحل بوسائل قانونية. ولقد وضع تقرير الأمين العام (A/64/298) نهجا وافيا ومنهجيا يتعلق بالمساعدة في مجال سيادة القانون من خلال الإعداد المشترك لاستراتيجيات وبرامج من جانب كيانات الأمم المتحدة وقيادة مهمة من جانب أصحاب المصلحة الوطنيين. وتتمثل أكثر عناصره قيمة في الربط بين النظم القانونية الوطنية والدولية، مع تطوير قنوات لتبادل المعلومات بين كل من صعيدي القانون.

٩٠ - وأعرب عن تأييد وفد بلده للجهود المبذولة لنشر أطر المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لدعم الاستراتيجيات والخطط الوطنية وقال إنه يرى إمكانية كبيرة في خارطة الطريق الجماعية المبتكرة التي أعدها الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون. وسوف يسمح توحيد نُهُجه ومبادئه التوجيهية في مجال سيادة القانون بأن تقدم المنظمة إلى البلدان المزيد من الدعم الكبير، والاحتفاظ بإحصاءات مفيدة ومواءمة تدابير الدعم بسرعة مع الظروف السياسية التغيرة.

٩١ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الروسي، مقتنع بأن فكرة سيادة القانون تساعد على منع الدول من محاولة حل مشاكلها بوسائل عسكرية وسياسية غير حكيمة، وتعزز بصورة نشطة فكرة العدالة الدولية، بما في ذلك في محكمة

العدل الدولية. ومن المؤكد أن حيدة المحكمة والتزامها بمبدأ سيادة القانون سيزيد من عدد الدول التي تقبل ولايتها، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان. ويجب عليها أن تطبق معيارا رفيعا جدا للعدالة، مما سوف يحدد معيار سيادة القانون الدولي.

٩٢ - وأشار إلى ملاحظات الأمين العام بشأن مساهمة المحاكم الدولية في وضع أسس العدالة الجنائية الدولية المعاصرة، فقال إن خبراتها الإيجابية والسلبية على السواء يجب أن تؤخذ في الاعتبار. ويجب ألا تؤخذ الأعمال التي قامت بها تلك المحاكم وما صاحبها من مشاكل فيما يتعلق بسيادة القانون، كأداة للضغط على الدول.

٩٣ - واختتم قائلا إنه لا يمكن أن يوجد معيار مزدوج للقانون الدولي: فالضمانات الحقيقية لسيادة القانون تتمثل في المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤون الداخلية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

٩٤ - **السيدة مادينا - كاراسكو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن احترام القانون والعدالة والمساواة والشمولية والمشاركة، والتضامن، والسعي من أجل الصالح العام، أمور تشكل جزءا من مفهوم سيادة القانون بأوسع معانيه. وعلى الصعيد الوطني، تعد سيادة القانون عنصرا مهما في الديمقراطية التشاركية لبلدها. وقد أعد دستور فنزويلا بواسطة جمعية تأسيسية بالتشاور مع الشعب عن طريق استفتاء. وقد نشأ بلدها، شأنه في ذلك شأن معظم بلدان أمريكا اللاتينية كجمهورية من حركة لمقاومة الاستعمار من جانب القوى الأوروبية، ويعتبر أن احترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ ومعايير القانون الدولي، له أهمية جوهرية، وتكفل المراعاة التامة للقانون الدولي من جانب جميع الدول وجود نظام دولي عادل وداعم تسود فيه مصالح الشعب. وتعد المبادئ الواردة في الميثاق مهمة لتحقيق النظام الدولي العادل والمنصف. وبناء على ذلك، تعد الإرادة السياسية للدول ونواياها الحسنة في الامتثال للالتزامات الثنائية والدولية ضرورية للمحافظة على سيادة القانون.

٩٥ - وأضافت قائلة إن تقرير الأمين العام (A/64/298) لم يقدم معالجة متوازنة لسيادة القانون، فتناول بمزيد من الإسهاب سيادة القانون على الصعيد الوطني. بيد أنه أشار إلى أنه وإن كان لامتثال للقانون الدولي يتم على نطاق واسع، فإن الانتهاكات الأقل توترا للقانون الدولي تميل إلى اجتذاب المزيد من الاهتمام. ولا توافق حكومتها على هذا البيان. فإن معظم الانتهاكات المتواترة للقانون الدولي ترتكب بواسطة دول مهيمنة، تستخدم قوتها الضخمة لفرض معتقداتها ومصالحها: ومن ذلك مثلا غزو العراق، والانقلاب الذي حدث في بلدها، والتدابير القسرية الانفرادية ضد بلدان تقاوم الإخضاع، فهناك الحرب ضد أفغانستان، والقضاء على الشعب الفلسطيني، وكثير من الحالات الأخرى التي تؤثر في سيادة الشعوب. وهذا يفرض سؤالا وهو ما الذي تستطيع أن تفعله الأمم المتحدة لتمنع عضوا في مجلس الأمن من مواصلة عدم احترام الميثاق. ينبغي على المنظمة أن تفكر في مسائل من هذا القبيل قبل أن تفقد سلطتها الأدبية بالكامل.

٩٦ - ونظرا لعدم وجود نظام ديمقراطي داخل المنظمة، فإن الوصول إلى نظام دولي تحكمه سيادة القانون لا يزال هدفا من أهداف المدينة الفاضلة (يوطوبيا). فإن سيطرة مصالح القوة المهيمنة على المصالح الجماعية للمنظمة في إطار الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لصون السلم قد حالت دون تحقيق أي حلول ذات صلة لإقرار السلم والأمن الدوليين. وإلى الآن، لا تتمكن الأمم المتحدة من وقف تطبيق معيار مزدوج فيما يتعلق بالطابع الإلزامي للمبادئ التي تقبلها جميع الدول؛ وهذا يترجم إلى تمييز وتطبيق انتقائي للمبادئ، ويتسبب في نشوء مناخ من الظلم يؤثر في مصداقية الأمم

المتحدة، ومن ثم فإن وفد بلدها يرى أنه بإضفاء الطابع الديمقراطي وتعزيز المنظمة فقط يمكن تطبيق القانون الدولي بصورة نزيهة والامتثال للمعايير الدولية.

٩٧ - ويشدد وفد بلدها على أهمية القانون الدولي كأحد المصادر لقانونه المحلي، عندما تستمد مبادئه من معاهدة يكون بلدها طرفا فيه، وخاصة قواعد ومبادئ اتفاقية حقوق الإنسان الدولية والصكوك الأخرى، ولذا يساوره القلق بشأن بعض الحالات الدولية، التي يراد منها تقديم تفسير خاطئ أو منحاز لتلك الصكوك. ويتعين على المجتمع الدولي ألا يحاول فرض معايير غريبة على العمليات التاريخية والسياسية والمعيارية للبلدان. وينبغي أن تراعى تلك القضايا عن قيام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة المتعلقة بالمعايير إلى الدول التي تطلبها. وأخيرا، فإنه من المهم للغاية أن تناقش اللجنة حالة سيادة القانون على الصعيد الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.